المستقبل
AL-MUSTAQBAL
الأربعاء 19-12-2012 العدد 4551
6

«المال» يطير نصابها الأحادي الجانب

«الإعلام» تثير قضية محطة اتصالات عسكرية أميركية

استهل النائب حسن فضل الله تصريحه بعدما ترأس اجتماعا للجنة الاعلام والاتصالات امس في مجلس النواب بالرد على اقتراح قانون للنائبين جمال الجراح وغازي يوسف لصون حرية المراسلات وتحديد شروط وإجراءات تسليم قاعدة البيانات المتعلقة بالإتصالات.

وقال ان المجتمعين اعتبروا ان «قاعدة البيانات أي داتا الإتصالات تخضع لموجبات قانون حماية حرية التخابر، وبالتالي لا يمكن تسليمها كاملة للأجهزة الأمنية إلا وفقا لآلية معينة تحدد حجم الـ«داتا» التي تسلم وليس الـ«داتا» الكاملة. وإذا كان هذا القانون لا يلبي المتطلبات، نذهب الى تعديل القانون وليس الى مخالفته».

ورأى ان «هذا الإقتراح هو في إطار هذا المسار لتعديل القانون أو بوضع اقتراح قانون جديد من أجل أن تخضع كل طلبات الأجهزة الأمنية للقانون، لا أن يتم تجاوز هذا القانون كما كان يحدث سابقا لأن الحكومة اليوم معنية بتنفيذ المراسيم التطبيقية للقانون النافذ. أما أي أمر آخر فلا بد إلا أن يعدل في هذا المجلس. لكن، يا للأسف، زملاؤنا الذين تقدموا بهذا الإقتراح لم يحضروا الجلسة، وتاليا عطلوا إمكان البدء بمناقشته لأننا كنا اتفقنا، من الأساس داخل اللجنة، ان لا نبدأ بمناقشة الإقتراح من دون حضور الزملاء الذين قدموا الإقتراح». وقال «كانت هناك دعوة لهم بالعودة الى حضور اللجنة لمناقشة هذا الإقتراح طالما ان هناك حرصا على ضرورة أن تحصل الاجهزة الأمنية على «داتا» الإتصالات من أجل كشف الجرائم، أو حفظ الأمن أو ما شابه بمعزل عن هذه الخلفية. فإذا كان هناك حرص من قبل هؤلاء الزملاء فليترجم هذا الحرص داخل المجلس».

واكد فضل الله ان «الحكومة ووزارة الاتصالات «حسنا فعلتا بانهما رفضتا طلب كشف مضمون الاتصالات، والـ«انترنت» والرسائل النصية «وتراجع من كان وراء هذه الطلبات لأنهم وجدوا بأن هذا الأمر لا يمكن أن يمر في لبنان، لأنه يعرض جميع اللبنانيين وخصوصياتهم».

وتطرق الى قرار القضاء بالافراج عن شربل قزي من دون ان يسميه: فقال «أفتح هلالين لأقول ان قطاع الإتصالات فتح الشهية لكل الإتجاهات تارة نرى فيه عملاء للعدو الإسرائيلي داخل شبكة الإتصالات. ويا للأسف يفرج عن هؤلاء العملاء بطريقة مهينة للأمن الوطني وللبلد كله ولا نعرف من هو صاحب المصلحة وما خلفيات هذا الإفراج، علما انها ليست خلفيات قانونية. ونحن لسنا مستعدين للقبول بأي تبرير قانوني لهذا الموضوع خصوصا ان العميل لم يمض حتى جزءا يسيرا من محكوميته على المحكومية الهزيلة في الأساس، وفجأة يطلع أحد من القضاء ويبرئ هذا العميل».

وعن الرسائل التي وجهت للهيئة المنظمة في وزارة الإتصالات لتركيب محطة اتصالات عسكرية اميركية». واكد ان اللجنة «معنية بالاطلاع على المعلومات الرسمية التي تقدمها الجهات المعنية الرسمية وتحديدا وزارة الإتصالات»، لافتا الى ان وزير الاتصالات نقولا صحناوي هو خارج البلاد. سأل «ما هو الإطار القانوني الذي اعتمدته الشركة الأجنبية في هذا الطلب؟ وهل يحق لأي شركة أجنبية أن تخاطب الهيئة المنظمة أو وزارة الإتصالات مباشرة أم ان هناك آليات وأصولا يفترض اعتمادها؟ وما هي مهمات ووظائف ومخاطر هذه المحطة؟». وقال ان النواب طلبوا الى وزارة الاتصالات «برسالة رسمية، ان تزودنا المستندات والوثائق، وأن تعطينا امثلة عن الحالات المشابهة لهذا الطلب»، وسألوا وزارة الخارجية والمغتربين هل ان هذه الطلبات تمر عبرها في إطار الأصول القانونية والدستورية؟».

سئل عن امكان ان يوافق مجلس الوزراء في جلسته المقبلة على مثل هذا الطلب، فرد: «أبلغ الينا المسؤولون الفنيون انه ليست هناك اتفاقات بين لبنان والولايات المتحدة حول هذا الأمر. وأعتقد ان مجلس الوزراء ليس بالجهة التي تخالف الدستور أو القانون بل على العكس. الحكومة حريصة ويجب أن تكون حريصة على تطبيق القانون».

«المال»: لن نسكت

في سياق آخر، لم تتمكن لجنة المال والموازنة من اقرار المشروع المتعلق بمساواة الطوائف والاشخاص المعنويين التابعين لها في الاعفاء من الضرائب والرسوم «قبيل التصويت وذلك بعد تعطيل النصاب الذي كان مؤمنا في الجلسة»، قال النائب ابراهيم كنعان بعد ترؤسه اجتماع اللجنة في المجلس.

ولان تطيير النصاب حصل في مستهل الجلسة فانه انسحب على بقية البنود المطروحة في جدول اعمالها وهي: اقتراح القانون المتعلق بتعديلات على قانون ضريبة الدخل، ومشروع التصريح عن نقل الاموال عبر الحدود وآخر عن الضريبة على القيمة المضافة الخاصة بتجار السيارات المعروفين بـ«تجار الخردة». وذكر بان اقتراح القانون المتعلق بتثبيت المتعاقدين مع وزارة الاعلام بات في الهيئة العامة بعدما مر في اللجان النيابية المشتركة.

واسهب كلاما على مشروع قانون الموازنة العامة والموازنات الملحقة لعام ٢٠١٢ التي قال انها محالة على مجلس النواب «من شهرين، ولم نستطع تأمين النصاب لانجازها واقرارها. والامر نفسه ينسحب على الحسابات المالية والنهائية التي لم نستطع النظر فيها من شهرين ايضا. صحيح ان وزارة المال ارسلت تقريرها في هذا الشأن لكنه لا يرقى بأي شكل من الاشكال الى مستوى الحسابات المالية(...). وتقول الوزارة في تقريرها ان ليس لديها كامل الحسابات ولا الاثباتات المالية ولا كامل المستندات المطلوبة، لذا فانها لا تستطيع انجاز الحسابات النهائية».

وسأل «هل يجوز ان تبقى الدولة اللبنانية والمواطن اللبناني رهينة لمزاجية البعض وللقرار السياسي لدى البعض الآخر؟». واكد انه سيطلب «موعدا سريعا» من رئيس مجلس النواب نبيه بري ليتخذ «موقفا من التعطيل فيضع كل انسان وكل نائب امام مسؤولياته». وبرأيه انه «لا يجوز، بعد الآن، السكوت على ذبح مصالح المواطنين في لبنان وقفل المؤسسات الدستورية».

Select info S.A.L.
"Only Your Selected Information"